ظاهرة الاتساع في تراكيب العربية عند سيبويه

د/ أسامة محمد سليم عطية*

مقدمة :

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الاتساع في تراكيب العربية في كتاب سيبويه بوصفه أهم كتب العربية أصولاً وقواعدَ وأمثلةً وشواهدَ ، فهو المصدرُ الأولُ والرئيسُ للدراسات اللغوية بمستوياتها المختلفة ؛ وهو يحوي في طيَّاته قوانين الدرس الصوتي والصرفي والنحوي لقواعد العربية ، و لم يصل إلينا كتابٌ قد استوعب النحو العربي قبل كتاب سيبويه ، ولم يبلغ أحد ممن ألف بعده مبلغه؛ مما جعله موضع اهتمام الدارسين على مر العصور .

وإذا كانت المصطلحات اللغوية في كتاب سيبويه لم تكن قد استقرت بعد؛ لذا أرى أن دراسة هذه الظاهرة في كتاب سيبويه على وجه الخصوص تسهم في إبراز جانب لغوي على قدر كبير من الأهمية في تراكيب العربية ، وتحدد معالم هذا الجانب ، وتفصله عن غيره من الظواهر اللغوية الأخرى .

ولذا فإن هذا البحث سيتتبع ألفاظ الاتساع، واشتقاقاتها المختلفة التي صدرت عن سيبويه أثناء حكمه على بعض الاستعمالات اللغوية ، وكذا الألفاظ المرادفة لها الدالة عليها عند بعض علماء العربية لاستخلاص مفهوم الاتساع في تراكيب العربية وبيان مرادفاته ومواضعه عند سيبويه ، وأقوال العلماء ذات الصلة .

وإذا كان بعض الباحثين قد تطرق لدراسة هذه الظاهرة من قبل ، فإن البحث مازال في حاجة إلى النظر إلى هذه الظاهرة من جوانب مختلفة تهم الباحثين ؛ حيث إن هذه الظاهرة لم تنل حقها من البحث المفصل - في حدود علم الباحث - مع أنها تمثل جانبًا من الجوانب اللغوية البارزة التي تَتردَّدُ كثيرًا

* مدرس النحو والصرف والعروض - كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة قناة السويس

في مصنفات العلماء ، كاشفةً عن جانب مهم من جوانب الذوق العربي الفصيح الذي يستخدم الاتساع في الاستعمالاتِ اللغويةَ المختلفة .

وقد ناقشت بعض الدراسات مفهوم الاتساع في تراكيب العربية ، و بعضها ناقش بعض المصطلحات ذات الصلة بمصطلح الاتساع ، لكنها لم تتناول الاتساع عند العرب بالبحث المفصل ، ونسوق بعضًا منها حسب ترتيبها التاريخي على النحو التالي :

- العربية والوظائف النحوية ، د/ ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦ م .

أوضحت هذه الدراسة أن الاتساع نوع من إبداع اللغة ، كما ناقشت علاقات المطابقة والمجاز في الظواهر النحوية واللغوية ، وتنوع الأساليب وتعددها في العربية ، كما بينت أن ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى ، لها أهميتها في مجال البحث اللغوي ، فهي تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما .

- الجملة العربية والمعنى ، د/فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م .

ناقش فيها ظاهرة الاتساع في المعنى عند العرب ، ويقصد بها الإتيان بالعبارة محتملة لأكثر من معنى ، وقد يؤتى بها لتجمع أكثر من معنى ،وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة ، كما عرض لمواطن الاتساع عند العرب ، ومنها الألفاظ المشتركة في العربية ، و الصيغ المشتركة و والجمع بين الألفاظ والصيغ ذات الدلالات المختلفة ، والحذف ، و التضمين ، و الإخبار بالعام عن الخاص ، وغيرها من مواطن الاتساع في اللغة .

- ظاهرة توسع المعنى في اللغة العربية - نماذج من القرآن الكريم ، د/بلقاسم بلعرج ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قالمة ، ٢٠٠٦م

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التوسع في المعنى في اللغة العربية، من خلال نماذج قرآنية مختارة استعملت فيها الألفاظ للدلالة على أكثر مما وضعت له ،

بمعنى أنها تحتمل أو تتضمن أكثر من معنى ، وقد ناقشت هذه الدراسة أبواب لغوية ونحوية كثيرة من نحو الاشتراك اللفظي، والجمع بين صيغ ، وألفاظ متباينة في الدلالة، والعدول عن تعبير إلى آخر، والحذف والتضمين، والتقديم والتأخير، والصيغ المشتركة ، وغير ذلك مما يرد مبثوثًا في آي القرآن .

- أسباب الجواز في النحو العربي ، سهيلة خطاف عبد الكريم ، مجلة جامعة كربلاء ، المجلد العاشر ، العد الثالث ، ٢٠١٢,

تناولت هذه الدراسة مفهوم الجواز في العربية ، وأوضحت أنه محكوم بضوابط المعنى ، كما أوضحت أن الجواز يمثل اتساعًا في القاعدة النحوية ، وأنه سمة من سمات العربية ، كما بينت أسباب الجواز في النحو العربي ، وأرجعته إلى الشعر واللهجات والقرآن والقراءات ، وأمن اللبس والمنافسة بين العلماء ، والمناظرات ، كما فرقت بين الضرورة والجواز في العربية .

و يحاول هذا البحث استقصاء ظاهرة التوسع في كلام العرب في كتاب سيبويه ، وعرضها على بعض أقوال النحاة مجيبًا عن السؤال : ما مفهوم الاتساع في الكلام عند سيبويه ؟ و كيف ينظر العلماء إلى هذا المفهوم ؟ وما مواضع الاتساع في الكلام في كتاب سيبويه ؟ وما المصطلحات الأخرى ذات الصلة ؟

وقد اقتضى موضوع هذا البحث أن يعتمد الباحث منهجًا وصفيًّا تحليليًّا يستقصي فيه مفهوم الاتساع ومواضعه عند سيبويه كما يوضح مفهومه لدى بعض علماء العربية ، وقد اقتضى موضوع هذا البحث ، وهدفه ومنهجه أن تسير خطة البحث على النحو التالي :

* مقدمة
* المحور الأول : مفهوم الاتساع في تراكيب العربية
* المحور الثاني : مواضع الاتساع في تراكيب العربية في كتاب سيبويه
* الخاتمة
* النتائج
* المصادر والمراجع

المحور الأول : مفهوم الاتساع في تراكيب العربية

ورد في لسان العرب : " الاتساع لغةً : من وسِع اتساعًا وسعة ، والسعة نقيض الضيق ، وقد وَسِعَهُ يَسَعُهُ و يَسِعُهُ سَعَةً ، وهي قليلة أعني : فعل يفعل"[١] و ورد في مقاييس اللغة لابن فارس أن " الواو و السين والعين كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر، يقال : وسع الشيء واتسع ، والوسع : الغنى . والله الواسع : أي الغني . والوسع : الجدة والطاقة .وهو ينفق على قدر وسعه . وقال – تعالى – في السعة : " لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِه " (الطلاق/٧) وأوسع الرجل : كان ذا سعة "[٢]

ويمكن النظر إلى مصطح الاتساع في تراكيب العربية من زوايا متعددة، فهو يبتدئ من دائرة الكلمة المفردة لينتهي إلى دائرة الجملة، أو من المعجم إلى التركيب، وكلها تتحكم فيها قيود حرية المتكلم في التصرف الخاص بمجال القول [٣]

وبوجه عام يُنظر إلى الاتساع في علم النحو على أنه يختص بالاتساع في مباني التراكيب ومعانيها ، و يقصد منه من هذه الناحية : الاختصار أو التجوز أو الحذف ، أو غيره مما يتعلق بجوانب صياغة التراكيب ، وهو ما سنعرض له في حديثنا عن مواضع الاتساع في كلام العرب عند سيبويه ، وعرضها على أقوال بعض العلماء .

والاتساع في علم الصرف في جانب منه يعني استخدام صيغ صرفية بدلاً من صيغ صرفية أخرى ، مثل استخدام المصدر بدلاً من اسم الفاعل . يقول سيبويه : " إن العرب تقول : ماء غور ، ومجازه : غائر ، ورجل عدل ، ومجازه: عادل ، وأتيته ركضًا ، ومجازه راكضًا ، ومفازة قفر أي مقفرة ، وما أنت إلا نوم، وما زيد إلا أكل وشرب ، وإنما أنت دخول وخروج ، وبنو فلان لنا سلم، أو : هم علينا حرب "[٤]

ومنه مخاطبة المفرد بالمثنى . تقول العرب" افعلا ذلك "و المخاطب واحد ، قال تعالى : " أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ " (ق/٢٤) ، و المخاطب مالك خازن النار . قال امرؤ القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب و منزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

و قال الأعشى :

وصل على خير العشيات و الضحى و لا تعبد الشيطان و الله فاعبدا[٥]

أما الاتساع في علم الدلالة فيتعلق في جانب منه بالزيادة في المفردات ، أو بالزيادة في المعاني من خلال ظواهر لغوية متعددة من مثل : الاشتراك اللّفظي ، وهو اتفاق اللّفظين والمعنى مختلف ، وهو من قبيل الاتساع في المعاني ، ومن مثل الترادف : وهو اختلاف اللّفظين والمعنى متشابه . وهو من قبيل الاتساع في المباني والمعاني معًا . يقول ابن جني" :أمّا الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجود ونحوها البحر ، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء ، لكن لا يفضي إلى ذلك إلاّ بقرينة تسقط الشبهة ...ألا ترى أن لو قال : رأيت بحرًا ، وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه فلم يجز قوله، لأنه إلباس وإلغاز على الناس [٦]

وهناك جانب من الاتساع في المعاني، وهو ما توضع فيه الألفاظ لتحتمل أكثر من معنى ، أو لتجمع أكثر من معنى في سياق واحد ، وهو يختلف عن الاشتراك اللفظي في كون اللفظ قد وضع في سياق واحد والمعنى متعدد ، في حين أن الاشتراك اللفظي لا تحتمل فيه اللفظة سوى معنى واحد في السياق الواحد ، ويتعدد معناها وفق ورودها في سياقات مختلفة .

وقد استعمل سيبويه ١٨٠ هـ في كتابه صيغًا متعددة لسعة الكلام منها: الاسم : السعة ، الفعل :اتسع ، اتسعوا ، والمصدر :الاتساع ٧ وقد قصد بها وضع الألفاظ في غير موضعها في التراكيب المختلفة بقصد الإيجاز والاختصار ، وهو ما سيتطرق إليه البحث في مواضع الاتساع عند سيبويه .

ومن العلماء المعاصرين لسيبويه أبو زكريا يحيى الفراء ٢٠٧هـ الذي عرض لبعض أساليب الاتساع عند العرب ، وقد أطلق عليها مصطلح التوسع في بعض المواضع ، و التوسعة في مواضع أخرى ، وهو في ذلك يماثل سيبويه في استخدامه مصطلح

التوسع ، وقد أورد مواضع متعددة للاتساع في تراكيب العربية ، منها قوله تعالى: "فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهم " (البقرة/١٦) . يقول : كيف تربح التجارة وإنما يربح الرجل التاجر ؟ وذلك من كلام العرب (ربح بيعك) و (خسر بيعك) ، فحسن القول بذلك ؛ لأن الربح والخسران إنما يكونان في التجارة فعلم معناه، ومثله من كلام العرب : هذا ليلٌ نائم . " ٨

ويعقب على قوله -تعالى- : " فَأَثابكُم غمّا بِغَمْ " (آل عمران /١٥٣) بقوله : الإثابة ها هنا في معنى عقاب ، ولكنَّه كما قال الشاعر:

أخاف زياداً أن يكون عطاؤه أداهِم سوداً أو محدرجة سمرا

وقد يقولُ الرجلُ الذي قد اجترم إليك : لئن أتيتني لأثِيبنَّك ثوابك (معناه :لأعاقبنَّك ، وربما أنكره من لا يعرفُ مذاهب العربية ، وقد قال الله تبارك وتعالى : " فَبشِّرهم بِعَذابٍ أَلِيم (آل عمران /٢١) والبشارةُ إنما تكون في الخير، فقد قيل ذاك في الشر " ٩

ومن الصور الأخرى للاتساع أو التوسعة ما أورده بشأن قوله – تعالى: "لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم " (المائدة /٦٦) إذ قال في تفسيره : " من قطر السماء ، و نبات الأرض من ثمارها وغيرها وقد يقال : إن هذا على وجه التوسعة ؛ كما تقول : هو في خير من قَرنه إلى قَدمه ١٠

ومما وجهه على أنه محمول على الاتساع ، قوله – تعالى - : " وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ " (البقرة/١٧١) قال: " أضاف "المثل " إلى الذين كفروا ثم شبههم بالراعي ، ولم يقل : كالغنم . والمعنى – والله اعلم – مثل الذين كفروا كمثل البهائم التي لا تفقه ما يقول الراعي أكثر من الصوت ، فلو قال لها : ارعي أو اشربي ، لم تَدرِ ما يقول لها . فكذلك مثل الذين كفروا فيما يأتيهم من القرآن وإنذار الرسول. فأضيف التشبيه إلى الراعي ، والمعنى – والله اعلم – في المرعِى – وهو ظاهر في كلام العرب أن يقولوا : فلا يخافك كخوف الأسد ، والمعنى :كخوفه الأسد لأن الأسد هو المعروف بأنه المخُوف[١١]

ونفهم من كلام الفراء أن اللفظ حين يُوضع في موضع ليس له كون ذلك على سبيل الاتساع في الكلام ، وهذا الاتساع له أغراض بلاغية تقضي بها السياقات المختلفة .

وقد تناول بعض العلماء وضع الألفاظ في غير مواضعها في إطار الاتساع في تراكيب العربية ، و قرن بعضهم الاتساع بالمجاز أو التضمين ؛ فقد اقترن مصطلح الاتساع بمصطلحي المجاز والتضمين عند المبرد ت ٢٨٥ هـ الذي استخدم مصطلح (الاتساع) في مواضع مختلفة ، واستخدم مصطلح (المجاز) في مواضع أخرى ، فهو يفسّر نصوصًا على أنها مجاز من مثل قوله تعالى : "وَقالُوا لَولا نُزلَ هذا الْقُرآن عَلى رجلٍ مِن الْقَريَتينِ عَظِيم " (الزخرف : ٣١) قال : مجازه في العربية : على رجل من رجلين من القريتين ، والقريتان مكة والطائف ، والرجلان : عروة بن مسعود ؛ والأخر الوليد بن المغيرة أبن عبد الله بن عمر بن مخزوم ١٢

و يفسّر نصوصًا أخرى على أنها صورة من صور التضمين والتوسع ؛ فقد ذكر أن العرب يضيفون الشيء إلى الشيء على جهة التضمين أو السعة . يقول : " وقوله: " ضوء برق ووابله " أراد صده عنهم ضوء برقٍ ووابله، فأضاف الوابل من المطر إلى البرق. وإنما الإضافة إلى الشيء على جهة التضمين، ولا يضاف الشيء إلى الشيء إلا وهو غيره أو بعضه ، فالذي هو غيره : غلام زيدٍ ودار عمرو، والذي هو بعضه: ثوب خز، وخاتم حديد ، وإنما أضاف الوابل إلى البرق، وليس هو له، كما قلت: دار زيد، على جهة المجاورة، وأنهما راجعان إلى السحابة، وقد يضاف ما كان كذا على السعة ، كما قال الشاعر:

حتى أنخت قلوصي في دياركم بخير من يحتذي نعلاً وحافيها

فأضاف الحافي إلى النعل، والتقدير: حافٍ منها . [١٣]

ونفهم من كلام المبرد أن العرب قد يضيفون الشيء إلى الشيء وليس هو له على سبيل الاتساع، وهذا يدخل في وضع الألفاظ في غير مواضعها ، ومن ذلك بيانه أن ضمير الظرف تجعله العرب مفعولاً على سعة الكلام . يقول :

"ضمير الظرف تجعله العرب مفعولاً على السعة، كقولهم: يوم الجمعة سرته، ومكانكم قمته، وشهر رمضان صمته، فهذا يشبه في السعة بقوله: زيد ضربته ، وما أشبه ، فهذا بينٌ [١٤]

فضمير الظرف ليس محله النصب ، بل يجب أن يجر ، وتقدير الكلام فيما مضى " يوم الجمعة سرت فيه " و" ومكانكم قمت فيه " و " وشهر رمضان صمت فيه " ورد في حاشية الصبان قوله: " يوم الجمعة سرت فيه" لم يقل سرته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي ... وقد ينصب على التوسع " ١٥

ويعد محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ٣١٦هـ الاتساع ضربًا من الحذف ، تُعربُ فيه بعض الكلمات إعراب الكلمات المحذوفة ، فتأخذ حكمها ، فهو حذفٌ تأخذ فيه الكلمة في تركيب ما حكم الكلمة المحذوفة كما هو الحال في إعراب المضاف إليه إعراب المضاف المحذوف كقوله - تعالى- : " وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ " (يوسف/٨٢) وتقدير الكلام (اسأل أهل القرية) . يقول : " اعلم : أن الاتساع ضربٌ من الحذف ، إلا أن الفرقَ بين هذا الباب والباب الذي قبلهُ، أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربهُ بإعرابه، وذلك الباب تحذف العاملَ فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على حالهِ في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم . فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} (يوسف/٨٢) تريد: أهل القرية، وقول العرب: بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ، يريدون: أهل الطريقِ وقولهُ: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} (البقرة/١٧٧) إنما هو بر مَنْ آمنَ بالله . وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: "صيدَ عليه يومانِ" وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين، و"ولدَ لَهُ ستونَ عامًا" والتأويل: "ولدَ لَهُ الولد في ستين عامًا" ومن ذلك قولهُ عز وجل : {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} (سبأ/٣٣) وقولهم: "نَهارُكَ صائمٌ ولَيلُكَ قائمٌ" وإنما المعنى: "أَنَّكَ صائمٌ في النهار وقائمٌ في الليل" وكذلك: "يا سارِقَ اللَّيلةِ أهلَ الدَّارْ وإنما سرق في الليلة، وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به [١٦]

وقد عدّ ابن السراج الاتساع ضربًا من الحذف . يقول : " اعلم: أن الاتساع ضربٌ من الحذف ... وذلك الباب تحذف العاملَ فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على حالهِ في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم. فأمَّا الاتساع في إقامة المضاف إليه مقام المضاف فنحو قولِه: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}(يوسف/٨٢) تريد:أهل القرية ، وقول العرب: " بنو فلانٍ يطؤهم الطريقُ " يريدون: "أهل الطريقِ " وقولهُ: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ} (البقرة/١٧٧) إنما هو بر مَنْ آمنَ بالله . [١٧]

وقد تطرق ابن جني ٣٢٢ هـ إلى نوع من الاتساع ، وهو الاتساع في الصيغ الصرفية ، ومن ذلك تعليقه على قول الشاعر :

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيًا

يقول : " فالقول أن يكون (ناهيا) اسم الفاعل من (نهيت) كساعٍ من سعيت ، وسار من سريت ، وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهيا) هنا مصدرًا كالفالج والباطل والعائر و الباغز ونحو ذلك مما جاء فيه المصدر على (فاعل) حتى كأنه قال : كفى الشيب والإسلام للمرء نهيًا وردعًا ، أي ذا نهي ، فحذف المضاف، وعلقت اللام بما يدل عليه الكلام . ١٨

ويبين ابن جني أن الاتساع معنى من معانى المجاز أو غاية من غاياته ، فقد ذكر في كتابه "الخصائص في " باب في فرق بين الحقيقة والمجاز" : الحقيقة : ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز: ما كان بضد ذلك. وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه . فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة. فمن ذلك قول النبي ﷺ في الفرس : هو بحر. فالمعاني الثلاثة موجودة فيه: أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي فرس وطرف وجواد ونحوها البحر حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية تلك الأسماء . لكن لا يفضى : علوت مطا جوادك يوم يوم ، وقد ثمد الجياد

فكان بحرا وكأن يقول الساجع: فرسك هذا إذا سما بغرته كان فجراً وإذا جرى إلى غايته كان بحراً ونحو ذلك. ولو عَرِى الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان. ألا ترى أن لو قال رأيت بحراً وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه فلم يجز قوله لأنه إلباس وإلغاز على الناس ١٩

ومن هنا يمكن القول بأن ابن جني يرى بإمكانية الاتساع في استخدام الكلمات المترادفة بشرط وجود دليل أو قرينة تؤكد معني الكلمة في السياقات المختلفة و إلا عُدّ ذلك إلباسًا وإلغازًا على الناس . ويضرب ابن جني أمثلة متعددة للاتساع بوصفه معنى من معانى المجاز . يقول : " وكذلك قول الله سبحانه : " وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا "هذا هو مجاز. وفيه الأوصاف الثلاثة : أما السعة : فلأنه كأنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسماً هو الرحمة . . . وكذلك قوله – تعالى - : " وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا " (يوسف/٨٢) فيه المعاني الثلاثة: أما الاتساع فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله. وهذا نحو ما مضى ألا تراك تقول: وكم من قرية مسئولة. وتقول: القرى وتسآلك كقولك: أنت وشأنك. فهذا ونحوه اتساع . ٢٠

ويرى ابن جني أن ما ينظر إليه باعتباره حقيقة هو من قبيل المجاز ، أي أنه صورة من صور الاتساع في اللغة . يقول ابن جني : " فقولك "قام زيد " معناه : كان منه القيام ، أي : هذا الجنس من الفعل ، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام ... فإذا كان كذلك علمت أن " قام زيد " مجاز لا حقيقة ، وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة وتشبيه القليل بالكثير"٢١

وبذلك يمكننا القول بأن ابن جني يذهب إلى أن اللغة كلها مجاز لا حقيقة .

ويأتي عبد القاهر الجرجاني ٤٧٤هـ ليربط بين المجاز والاتساع ، ويبين أن الاتساع حادث بحدوث المجاز ، فكل لفظة جُزت وقعت في موضع لم توضع له تمثل مجازًا . يقول : " كل كلمة جُزت بها ما وقعت له في وضع الواضع ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعًا لملاحظة بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز ٢٢

ويقول :" ولن يستحقَّ اللفظُ الوصفَ بأنه مجازٌ، حتى يجريَ على شيء لم يوضع له في الأصل "٢٣

ويرى عبد القاهر الجرجاني أن المجاز يمثل اتساعًا وتجوزًا في اللغة . يقول : " اعلم أن طريق المجاز والاتساع في الذي ذكرناه قبل أنك ذكرت الكلمة وأنت لا تريد معناها ولكن تريد معنى ما هو ردف له أو شبيه فتجوزت بذلك في ذات الكلمة وفي اللفظ نفسه وإذ قد عرفت ذلك فاعلم أن في الكلام مجازا على غير هذا السبيل وهو أن يكون التجوز في حكم يجري على الكلمة فقط وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها ويكون معناها مقصودا في نفسه ومرادا من غير تورية ولا تعريض والمثال فيه قولهم نهارك صائم وليلك قائم ونام ليلي وتجلى همي " ٢٤

و يقول في كتابه (أسرار البلاغة) في " فصل في الحذف والزيادة وهل هما من المجاز أم لا : " واعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز، لنقلك لها عن معناها، كما مضى، فقد توصف به لنقلها عن حُكمٍ كان لها، إلى حُكْمٍ ليس هو بحقيقة فيها، ومثالُ ذلك أن المضاف إليه يكتسي إعرابَ المضافِ في نحو: " واسأل القَرْيَةَ " " يوسف: ٨٢ " ، والأصل : واسأل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصبُ فيها مجاز وهكذا قولهم : بنو فلانٍ تَطَؤُهم الطريقُ، يريدون : أهلَ الطريق، الرَّفع في الطريق مجاز، لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو الأهل، والذي يستحقّه في أصله هو الجرُّ " [٢٥]

ونفهم من كلام عبد القاهر الجرجاني أنه يربط بين المجاز والاتساع ، ولا يفرق بينهما ، فالمجاز اتساع في اللغة ، كما أنه يرى بأن المجاز والاتساع حادثان بنقل الكلمة من معنى إلى معنى ، أو بنقلها من حكم نحوي إلى حكم نحوي آخر.

ويقرن أبو القاسم الزمخشري ٥٣٨ هـ - وهو من النحويين المتأخرين - بين المجاز و التوسع ٢٦ فيبين أن التراكيب التي تخرج عن أصل الدلالة تمثل نوعًا من المجاز أو التوسع في الكلام ، فهو يستخدم مصطلح (السعة) أو

مشتقاته تارة ، وتارة أخرى يستخدم مصطلح (المجاز) ، وتارة ثالثة يجمع بينهما في قول واحد ، وقد عرض في كتابه (أساس البلاغة) ما تؤديه الألفاظ على وجه الحقيقة ، وما تؤديه حين تخرج عن أصل دلالتها إلى دلالة أخرى لوشيجة على نحو ما بين الدلالتين ، ويمكن أن نعرض لبعض أمثلة المجاز التي أوردها الزمخشري :

قوله : ومن المجاز : لغا عن الطريق وعن الصواب : مال عنه ٢٧

قوله : ومن المجاز : هو يقاسي لُهات الموت : شِدته ٢٨

قوله : ومن المجاز:ما وجدتِ الماشيةُ إلا لُهَنة ، أي عْلقةً من المرعى٢٩

وقوله : ومن المجاز: فلان مولع بأوابد الكلام ، وهي غرائبه وبأوابد الشعر ، وهي التي لا تشاكل جودة.

وقول الفرزدق :

لن تدركوا كرمي بلؤم أبيكم وأوابدي بتنحل الأشعار

وقول النابغة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدي إليّ أوابد الأشعار

وجئتنا بآبدة ما نعرفها . ٣٠

ويستخدم الزمخشري مصطلحي السعة والمجاز في سياق واحد في تفسيره لقوله – تعالى- : " وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهارُ كُلَّما رُزِقُوا مِنْها مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالُوا هذَا الَّذِي رُزِقْنا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشابِهاً وَلَهُمْ فِيها أَزْواجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيها خالِدُونَ (البقرة / ٢٥) يقول : " والنهر : المجرى الواسع فوق الجدول ودون البحر. يقال لبردى : نهر دمشق ، وللنيل : نهر مصر. واللغة العالية «النهر» بفتح الهاء. ومدار التركيب على السعة ، وإسناد الجري إلى الأنهار من الإسناد المجازى كقولهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وصيد عليه يومان. [٣١]

ويقول أيضًا : " ومن المجاز: حدجه بالسهم: رماه به . أصله الرمي بالحدج ثم استعير للرمي بغيره كما استعاروا الإحلاب وهو الإعانة على الحلب للإعانة على غيره واتسعوا فقالوا: حدجه ببصره. [٣٢]

ومن اللافت أن الزمخشري يستخدم مصطلح (الاتساع) حين يعلق على جانب نحوي من جوانب التراكيب مكتفيًا به دون غيره ، في حين أنه يستخدم مصطلح (المجاز) حين يعلق على جوانب أخرى تختص بمعاني المفردات ؛ فمصطلح (الاتساع) لديه يختص بالجوانب النحوية ، ويختص مصطلح (المجاز) بالكلمة المفردة .

ففي تفسيره لقوله – تعالى- " مالك يَوْمِ الدين " (الفاتحة /٤) يقول : " فإن قلت : ما هذه الإضافة ؟ قلت : هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع ، مُجرى مجرى المفعول به كقولهم : " يا سارق الليلة أهل الدار " والمعنى على الظرفية. ومعناه : " مالك الأمر كله في يوم الدين " ، كقوله : { لّمَنِ الملك اليوم } [غافر : ١٦]. فإن قلت : فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقة فلا تكون معطية معنى التعريف ، فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة ؟ قلت : إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال ، فكان في تقدير الانفصال ، كقولك : مالك الساعة ، أو غداً . فأمّا إذا قصد معنى الماضي ، كقولك : هو مالك عبده أمس ، أو زمان مستمرّ ، كقولك : زيد مالك العبيد ، كانت الإضافة حقيقية ، كقولك : مولى العبيد ، وهذا هو المعنى في " مالك يَوْمِ الدين " (الفاتحة /٤) ٣٣

وفي تفسيره لقوله – تعالى- : " وَإِنْ خِفْتُمْ شِقاقَ بَيْنِهِما فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِها إِنْ يُرِيدا إِصْلاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُما إِنَّ اللَّهَ كانَ عَلِيماً خَبِيراً (سورة النساء /٣٥) يقول :" شِقاقَ بَيْنِهِما أصله : شقاقا بينهما ، فأضيف الشقاق إلى الظرف على طريق الاتساع ، كقوله : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) ٣٤

وأصله : بل مكر في الليل والنهار. أو على أن جعل البين مشاقا والليل والنهار ماكرين ، على قولهم : نهارك صائم. ٣٥

ونفهم من الكلام السابق أن عبد القاهر الجرجاني و أبو القاسم الزمخشري يربطان بين مصطلحي المجاز والاتساع، فالجرجاني يرى بأن الاتساع حادث بحدوث المجاز ، فكل لفظة وقعت في موضع لم توضع له تمثل مجازًا ، وهذا المجاز يمثل اتساعًا في اللغة ، كما أنه يرى بأن المجاز

والاتساع حادثان بنقل الكلمة من معنى إلى معنى ، أو بنقلها من حكم نحوي إلى حكم نحوي آخر، وكذلك لا يفرق الزمخشري بين مصطلحي المجاز و التوسع مبينًا أن التراكيب التي تخرج عن أصل الدلالة تمثل نوعًا من المجاز أو التوسع في الكلام .

ويأتي ابن الأثير ٦٣٧ هـ ليربط المجاز بقضية الأصالة والفرعية في العربية مبينًا أن اللغة تشتمل على الحقيقة والمجاز وأن الحقيقة هي الأصل ، والمجاز هو الفرع ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة ، كما أنه يرى أن المجاز أعم من التوسع ، فالتوسع عنده قسم من ثلاثة أقسام للمجاز . " ٣٦ فكل توسع في الكلام يعد مجازًا . يقول : " وأما التوسع فإنه يُذكر للتصرف في اللغة ، لا لفائدة أخرى ... وإن شئت قلت : إن المجاز ينقسم إلى توسع في الكلام ، وتشبيه واستعارة ، ولا يخرج عن أحد هذه الأقسام الثلاثة ، فأيها وجد كان مجازًا " ٣٧

ويلفت ابن الأثير النظر إلى نوع من الاتساع، وهو الاتساع القبيح ، فقد جعل الاتساع قسمين : أحدهما : قبيح ، ويكون العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه ، والآخر : حسن . فإنه يرد على غير وجه الإضافة وهو حسن لا عيب فيه . يقول ابن الأثير : " وأما القسم الذي يكون العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه وهو ضربان: أحدهما: يرد على وجه الإضافة واستعماله قبيح لبعد ما بين المضاف والمضاف إليه وذاك لأنه يلتحق بالتشبيه المضمر الأداة و إذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين المشبه والمشبه به كان ذلك قبيحاً ولا يستعمل هذا الضرب من التوسع إلا جاهل بأسرار الفصاحة والبلاغة أو ساهٍ غافل يذهب به خاطره إلى استعماله ما لا يجوز ولا يحسن كقول أبي نواس : بح صوت المال مما منك يشكو ويصيح فقوله: " بح صوت المال " من الكلام النازل بالمرة ومراده من ذلك أن المال يتظلم من إهانتك إياه بالتمزيق فالمعنى حسن والتعبير عنه قبيح وما أحسن ما قال مسلم بن الوليد في هذا المعنى:

تظلم المال والأعداء من يده لا زال للمال والأعداء ظلاماً وكذلك ورد قول أبي نواس أيضاً:

ما لِرِجْلِ المَالِ أَمْسَتْ تَشْتَكِي مِنْكَ الْكِلالا

فإضافة الرجل إلى المال أقبح من إضافة الصوت. ٣٨ ويقول : "ومن هذا الضرب قول أبي تمام :

وكم أحرزت منكم على قبح قدها صروف النوى من مرهفٍ حسن القد

فإضافة القد إلى النوى من التشبيه البعيد البعيد وإنما أوقعه فيه المماثلة بين القد والقد وهذا أدب الرجل في تتبع المماثلة تارة والتجنيس أخرى حتى إنه ليخرج إلى بناء يعاب به أقبح عيب وأفحشه.٣٩

ويقول عن الضرب الحسن من التوسع :"وأما الضرب الآخر من التوسع فإنه يرد على غير وجه الإضافة وهو حسن لا عيب فيه وقد ورد في القرآن الكريم كقوله تعالى: " ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (فصلت/١١) فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسع لأنهما جماد والنطق إنما هو للإنسان لا للجماد ولا مشاركة ههنا بين المنقول والمنقول إليه" ٤٠

وكذلك قوله تعالى: " فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ وَمَا كَانُوا مُنْظَرِينَ " (الدخان/٢٩) فما بكت عليهم السماء والأرض وما كانوا منظرين " وعليه ورد قول النبي ﷺ فإنه نظر إلى أحدٍ يوماً فقال : هذا جبلٌ يحبنا ونحبه " فإضافة المحبة إلى الجبل من باب التوسع إذ لا مشاركة بينه وبين الجبل الذي هو جماد " ٤١

وعلى هذا ورد مخاطبة الطلول ومساءلة الأحجار كقول أبي تمام :

أَ مَيدانَ لَهْوِي مَنْ أَتَاحَ لَكَ البَلَى فَأَصْبَحْتَ مَيْدَانَ الصَّبَا والجَنَائِبِ

وكقول أبي الطيب المتنبي :

إِثْلِثْ فَـــــــإِنَّا أَيُّها الطَّلَلُ نَبْكي وتُزْعِمُ تَحْتَنا الإِبـــــلُ

فأبو تمام سائل ربوعاً عافية وأحجاراً دارسة ولا وجه لها ههنا إلا مساءلة الأهل كالذي في قوله تعالى: " واسأل القرية " (يوسف/٨٢) أي:

أهل القرية ، وكل هذا توسع في العبارة إذ لا مشاركة بين رسوم الديار وبين فهم السؤال والجواب وكذلك قال أبو الطيب المتنبي في أمره الطلل بأن يكون ثالثهما لهما: أي الركب والإبل وهذا واضح لا نزاع فيه ٤٢

فأما الحقيقة فهي اللفظ الدال على موضوعه الأصلي ، وأما المجاز فهو ما أريد به غير المعنى الموضوع له في أصل اللغة ، وهو مأخوذ من جاز في هذا الموضع إلى هذا الموضع ، إذا تخطاه إليه .فالمجاز إذا اسم للمكان الذي يجاز فيه ,كالمعاج والمزار وأشباههما ، وحقيقته هي الانتقال من مكان إلى مكان ، فجعل ذلك لنقل الألفاظ من محل إلى محل كقولنا : زيد أسد . فإن زيدًا إنسان ، والأسد هو هذا الحيوان المعروف . وقد جزنا من الإنسانية إلى الأسدية ,أي عبرنا من هذه إلى هذه لوصلة بينهما ، وتلك الوصلة هي صفة الشجاعة ,وقد يكون العبور لغير وصلة ، وذلك هو الاتساع ، كقولهم في كتاب "كليلة ودمنة" قال الأسد ، وقال الثعلب . فإن القول لا وصلة بينه وبين هذين بحال من الأحوال ، وإنما أجري عليهما اتساعًا لا غير " [٤٣]

وقد استخدم ابن هشام ٧٦١هـ مصطلحي الاتساع والمجاز في مواضع متعددة ؛ فقد استخدم مصطلح الاتساع بصيغة الفعل (يتسعون) في حديثه عن اتساع العرب في الظرف والجار والمجرور، و كيف أنهم يتّسعون فيهما ما لا يتسعون في غيرهما . يقول : " يتّسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ؛ فلذلك فصَلوا بهما الفعلَ الناقصَ من معموله نحو : كانَ في الدّارِ – أو عندكَ – زيدٌ جالساً ، وفعلَ التعجب من المتعجب منه نحو : ما أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَ زيدٍ ، وما أثبتَ عندَ الحربِ زيداً ، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله:

فلا تلحَني فيها فإنّ بحبها أخاكَ مُصابُ القلبِ جمٌ بلابِلُهْ

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله : " أبعدَ بعدٍ تقول الدّارَ جامعةً " وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين إذنْ ولنْ ومنصوبهما نحو : هذا غُلامُ واللهِ زيدٍ، واشتريته بوالله درهمٍ وقوله: " إذنْ واللهِ نرميَهُم بحربٍ " وقوله:

لنْ ، ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتلاً أدعَ القتالَ وأشهدَ الهيجاءَ [٤٤]

أما مصطلح المجاز، فقد ذكره ابن هشام في مواضع عديدة ، منها قوله بأن العرب يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما ، أو اختلاط يقول : " فلهذا قالوا: الأبوين في الأب والأم، ومنه (ولأبويهِ لكلّ واحدٍ منهما السُّدسُ) [٤٥] وفي الأب والخالة، ومنه (ورفعَ أبويْهِ على العرش) [٤٦] والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان في المشرق والمغرب، وإنما الخافق المغرب، ثم إنما سمي خافقاً مجازاً، وإنما هو مخفوقٌ فيه " ٤٧

ويبين ابن هشام كيف أن العرب يتسعون في كلامهم ، فيشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً ، ويضرب ابن هشام أمثلة من القرآن الكريم توضح هذا التضمين . يقول : " ومن مثل ذلك قوله تعالى (الرَّفَث إلى نِسائكمْ) [٤٨] ضمن الرفث معنى الإفضاء، فعدي بإلى مثل (وقد أفضى بعضُكمْ إلى بعضٍ) [٤٩] وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفثَ فلانٌ بامرأته. وقوله تعالى (وما يفعلوا منْ خيرٍ فلن يُكفروهُ) [٥٠] أي فلن يحرموه، أي فلن يحرموا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد. وقوله تعالى (ولا تعزموا عقدة النكاح) [٥١] أي لا تنووا، ولهذا عدي بنفسه لا بـ على. وقوله تعالى (لا يسمعون إلى الملأ الأعلى) [٥٢] أي لا يُصغون. وقولهم " سمعَ الله لمن حمِدَه" أي استجاب، فعدي يسمع في الأول بإلى وفي الثاني باللام "[٥٣]

وقد تطرق الدكتور فاضل صالح السامرائي إلى الحديث عن التوسع من زاوية أخرى تتصل بجانب المعنى أكثر من اتصالها بجانب المبنى ، و ذلك لأنه توسعٌ لا يتعلق بوضع الألفاظ في غير ما وضعت له ، وإنما يجيء على سبيل وضع الألفاظ لتحتمل أكثر من معنى ، أو لتجمع أكثر من معنى . يقول : ":قد يؤتى بالعبارة محتملة لأكثر من معنى، وقد يؤتى بها لتجمع أكثر من معنى ، وهذه المعاني كلها مرادة مطلوبة، فبدل أن يطيل في الكلام ليجمع معنيين أو أكثر، يأتي بعبارة واحدة تجمعها كلها فيوجز في التعبير ويوسع في المعنى [٥٤] فالاتساع يكون في المعنى واف واحد .

وقد عرض الدكتور فاضل صالح السامرائي مواضع متعددة للتوسع في المعنى ، منها الألفاظ المشتركة كـ (جائر) اسم الفاعل من (جار) أو من (جأر)

و(سائل) اسم الفاعل من (سال) أو من (سأل) [٥٥]

ومنها الصيغ المشتركة : أن تشترك معان متعددة في صيغة واحدة ، وذلك كاشتراك اسم المفعول والصفة المشبهة في فعيل نحو (حكيم) فقد تكون اسم مفعول بمعنى مُحكَم وقد تكون صفة مشبهة من الحكمة بمعنى صاحب حكمة ، وكاشتراك اسم المفعول والمصدر الميمي واسمي المكان و الزمان فما جاء على صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي ، كالمنطلق والمجتمع فيقال (هنا مجتمعهم) بمعنى هنا اجتماعهم أو مكان اجتماعهم ، و(هنا مستمعهم) بمعنى هنا استماعهم أو مكان استماعهم أو ما يستمعونه . [٥٦]

ومواضع تعدد المعاني للصيغة الواحدة في القرآن الكريم أكثر من أن تحصى ، ولضرب مثالاً لتفسير لفظة (المستقر) التي فسرها العلماء بمعنى المصدر، أو بمعنى اسم المكان، وذلك في قوله تعالى- : " إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ (القيامة/١٢) يقول صاحب البحر المحيط : "الْمُسْتَقَرُّ : أي الاستقرار ، أو موضع استقرار من جنة أو نار إلى مشيئته تعالى ، يدخل من شاء الجنة ، ويدخل من شاء النار ٥٧ ، وقد أكده الزمخشري بقوله : "إلى رَبِّك خاصة يَوْمَئِذٍ مستقرّ العباد ، أى استقرارهم ، يعنى : أنهم لا يقدرون أن يستقرّوا إلى غيره وينصبوا إليه. أو إلى حكمه «٢» ترجع أمور العباد ، لا يحكم فيها غيره ، كقوله لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ أو إلى ربك مستقرّهم ، أى : موضع قرارهم من جنة أو نار " [٥٨]

ومن مواضع الاتساع في المعنى الجمع بين الألفاظ والصيغ ذات الدلالات المختلفة ، وذلك كأن تقول (أعطيته عطاء حسنًا) فتأتي بالفعل وسم المصدر، وهذا يحتمل معنيين : معنى المصدر ، أي أعطيته إعطاء حسنًا ، ويحتمل الدلالة على الذات ، أي أعطيته مالا حسنًا ، فإذا أردت المعنيين الإعطاء الحسن والمال الحسن كان ذلك من باب التوسع في المعنى ٥٩

ومن مواضع الاتساع في المعنى العدول عن تعبير إلى آخر يحتمل أكثر من وجه إعرابي وأكثر من معنى : وذلك نحو قوله-تعالى- : " وَلا تُظْلَمُونَ

فَتِيلاً " (النساء/٤٩) فهذا يحتم أن المقصود ولا تظلمون ظلمًا ما مهما كان قليلا ، فيكون (فتيلا) مفعولا مطلقا ، ويحتمل أن يكون المقصود بالفتيل معناه الحقيقي وهو مقدار فتيل ، والفتيل هو لخيط الذي في شق النواة فيكون مفعولا به ٦٠ ، والمعنيان مزادان . ٦١

ومنها كذلك ظاهرة الحذف من نحو قوله – تعالى- :" أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا "(الفرقان/٦٠) وهذا يحتمل أن يكون المراد : أنسجد لأمرك ؟ فتكون (ما) مصدرية ، ويحتمل أن يكون المعنى : أنسجد لما تأمرنا أن نسجد له ؟ فتكون اسمًا موصولاً ، والمعنيان مرادان مطلوبان ٦٢

ومنها التضمين : وهو إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ٦٣ أو هو إعطاء الشيء معنى الشيء ، وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف٦٤

ومثال التضمين قوله – تعالى- : {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} (الإنسان/٦) فضمن [يشرب] معنى [يروي] لأنه لا يتعدى بالباء فلذلك دخلت الباء وإلا ف [يشرب] يتعدى بنفسه فأريد باللفظ الشرب والري معا فجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد. وقيل التجوز في الحرف وهو الباء فإنها بمعنى [من] ٦٥

ومنها كذلك التقديم والتأخير، من مثل قوله – تعالى- : "وجعلوا لله شركاء الجن " (/) يقول عبد القاهر الجرجاني : " ليس بخاف أن لتقديم (الشركاء) حسنا وروعة ومأخذا من القلوب أنت لا تجد شيئا منه إن أنت أخرت فقلت (وجعلوا الجن شركاء لله) وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل ولا تصير النفس به إلى حاصل والسبب في أن كان ذلك كذلك هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلا لا سبيل إليه مع التأخير بيانه: أنّا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله : أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم ، فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر وهو أنه ما كان ينبغي أن

يكون لله شريك لا من الجن ولا غير الجن وإذا أخر فقيل جعلوا الجن شركاء لله لم يفد ذلك ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله [٦٦]

المحور الثاني : مواضع الاتساع في كتاب سيبويه

أورد سيبويه مواضع متعددة لاتساع الكلام عند العرب ، وهي من سبيل وضع الألفاظ في غير مواضعها يقول : " فترك اللفظَ يكونُ على ما يكون عليه في سعَة الكلام " [٦٧] ، وقد ذكر أمثلة متعددة يتكرر بعضها أحيانًا في مواضع مختلفة من مواضع الاتساع ؛ فقد نرى المثال الواحد منها شاهدًا على أكثر من موضع من مواضع اتساع الكلام عند العرب ، و يمكن تلخيص هذه المواضع في كتاب سيبويه على النحو التالي :

١- الاتساع في تأنيث الفعل ، وتأنيث المضاف :

أورد سيبويه أمثلة عديدة وردت عن العرب من تأنيث للفعل ، أو تأنيث للمضاف ، وقد عدّها سيبويه صورة من صور الاتساع في الكلام عند العرب . و نناقش المواضع التي عدها سيبويه من الاتساع في تأنيث الفعل ، وتأنيث المضاف على النحو التالي :

- الاتساع في تأنيث الفعل لتضمنه ضميرًا يعود إلى مؤنث في المعنى :

أورد سيبويه قول العرب : "ما جاءتْ حاجتَك" كأنّه قال " ما صارت حاجتَك " ولكنّه أدخل التأنيث على "ما " حيث كانت الحاجَة كما قال بعض العرب " من كانت أُمَّك" حَيْثُ أَوقع "مَنْ " على مؤنَّث [٦٨]

فسيبويه يرى بتأنيث الفعل " جاءتْ " لدخول التأنيث على "ما" و هي في معنى "الحاجة " فحمل على المعنى فأنّث . يقول أبو علي الفارسي في تعليقه على كتاب سيبويه : [٦٩] : " ما جاءت حاجتك " في موضع رفع بالابتداء ، وهو استفهام ، و " جاءت " بمعنى "صارت" في هذه الكلمة دون غيرها ، وفيه ضمير "ما" ، و "حاجتك" منتصبة لأنها خبر صار ، وأنث"جاءت" وإن كان فاعله"ما" لأنه في معنى الحاجة ، فحمل على المعنى فأنث ، وإن كان اللفظ

مذكرًا كما حمل على المعنى فجمع في قول الله تعالى : " وَلَا يَسْتَطِيعُونَ " [٧٠] بعد قوله : " مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ " وكما قرئ " وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ " [٧١]

وفي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، يرد وجهان في إعراب "حاجتك " أحدهما : بالنصب ، والآخر بالرفع فقد ورد : " ما جاءت حاجتك"، بالنصب والرفع، بمعنى: "ما صارت" ؛ فالنصب على أن "ما" استفهامية مبتدأ ، وفي "جاءت" ضمير يعود إلى "ما"، وأدخل التأنيث على "ما" لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم "جاءت"، و"حاجتك": خبر، والتقدير: " أية حاجة صارت حاجتك " وعلى الرفع "حاجتك" اسم جاءت، و"ما" خبرها. [٧٢]

ويفسر أبو سعيد قولهم "" ما جاءت حاجتك" بقوله : " يعني أنّث "جاءت" لمعنى التأنيث في "ما" ؛ لأن معناها : أية حاجة ، ولو حمل "جاء" على لفظ "ما" لقال : " ما جاء حاجتك " إلا أن العرب لا تستعمل هذا المثل إلا مؤنثًا ، والأمثال إنما تحكى " [٧٣]

و ورد في حاشية الصبان : " ذكر الدماميني أن الأندلسي قال: "جاء" لا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال: "جاء زيد قائمًا " بمعنى " صار" وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم. قوله: "وأدخل التأنيث على "ما" أي أوقعه على ضمير ما أنث ضمير ما أو المراد أدخل علامة التأنيث على الفعل المسند إلى ضمير ما.[٧٤]

غير أن صاحب الأصول يعدّ ما يراه سيبويه اتساعًا في هذا الموضع يعده شذوذًا . يقول : " ما جاءت حاجتك " ، أي: صارت على جهة الشذوذ ، فالشاذ محكي ويخبر بما قصد فيه ولا يقاس عليه "[٧٥]

- **الاتساع في تانيث المضاف لإضافته إلى مؤنث هو منه :**

أورد سيبويه على سبيل الاتساع قولهم : "ذهبتْ بعضُ أصابِعه" .يقول : " وربَّما قالوا في بعض الكلام "ذهبتْ بعضُ أصابِعه" وإنَّما أنّث البعضَ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤنَّثْه لأنه لو قال "ذهبتْ عبدُ أمَّك" لم يَحْسُنْ " [٧٦] ومما جاء مثلُه في الشعر قول الشاعر الأعشى :

وتَشْرَق بالقول الّذي قد أذَعْتَهُ كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

لأن صدرَ القناة من مؤنث " ٧٧

وورد في مختار الصحاح في مادة : صدر : " الصدر واحد الصدور ، وهو مذكر وإنما قال الأعشى "كما شرقت صدر القناة من الدم "حملا على المعنى ، لأن صدر القناة من القناة وهو كقولهم : (ذهبت بعض أصابعه) لأنهم يؤنثون الاسم المضاف إلى المؤنث [٧٨]

وبعض العلماء عدّ ذلك توسعًا في تأنيث الفعل لإضافة الفاعل إلى مؤنث ٧٩ ولا ضير في ذلك ؛ لأنه لا انفصال بين الفعل والفاعل المضاف ؛ لأنهما بمثابة الجزء الواحد ، فالأصل في الفاعل والفعل الاتصال ، وقد ورد في شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ""والأصل في الفاعل أن يتصلا" بالفعل ؛ لأنه كجزء منه " ٨٠

وورد في (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) في شرح :

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

يقول : " يعني : أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله ؛ لأنه كالجزء منه، والأصل في المفعول أن ينفصل عنه بالفاعل ٨١

ومن تأنيث الفعل والفاعل ما أورده سيبويه : " سمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به " اجتَمعتْ أهلُ اليمامِة " لأنَّه يقول في كلامه " اجتَمعتْ اليمامِة " يعني " أهل اليمامة" فأنّث الفِعْل في اللفظ إذْ جعله في اللفظ لليمامة فترك اللفظَ يكون على ما يكون عليه في سعَة الكلام ٨٢

وفي تفسير ذلك يقول أبو سعيد السيرافي ٣٦٨ هـ : " يعني ترك لفظ التأنيث في قولك : اجتمعت أهل اليمامة على قوله : اجتمعت اليمامة " ٨٣

وفي شرح أبيات سيبويه للمَرْزُبان السيرافي لقولهم : "اجتمعت أهل اليمامة " يقول : " يريد سيبويه أن العرب قالت : اجتمعت ، فأنثوا ؛ لأن الفاعل مؤنث ، وهو اليمامة ، فأنثوا على اللفظ . ومعنى الإخبار هو عن أهل اليمامة . وقال بعضهم بعد استمرار لفظهم على تأنيث الفعل في اجتمعت اليمامة :

اجتمعت أهل اليمامة ، فترك علامة التأنيث ، وقد جعل الفعل للأهل ، وكان ينبغي أن يذكر لأن الفاعل هو الأهل ، والأهل مذكر ، وهو في المعنى فاعل ، فلم يذهبوا بالتأنيث إلى اللفظ ، ولا إلى المعنى ، لأن الأهل مذكر في اللفظ والمعنى. ووجه قولهم : اجتمعت أهل اليمامة . وأكثروا استعمال هذا الكلام ، ثم ادخلوا الأهل، وتركوا التاء في قولهم:اجتمعت، ثابتة على ما كانت عليه [٨٤]

وما نفهمه من هذا الكلام أن العرب قد أكثرت من استعمال (اجتمعت اليمامة) ولما أدخلوا (الأهل) بعد الفعل (اجتمعت) تركوا التاء ثابتةً على ما كانت عليه ، لكثرة استعمالهم للفعل مؤنثًا على سبيل الاتساع في الكلام .

وتأنيث الفعل يجعل المضاف الفاعل مؤنثًا لتأنيث المضاف إليه ، وقد اشتُرِط لحدوث ذلك صحة حذفه ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه ، وهو يشمل أربعة أنواع :

- الأول: أن يكون المضاف بعضا وهو مؤنث كقوله:

"إذا بعض السنين تعرقتنا " لأن بعض السنين سنة.

- والثاني: أن يكون بعضا وهو مذكر كقوله :" كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ من الدم".

– والثالث : أن يكون وصفا للمؤنث كقوله :

مشين كما اهتزت رماح تسفَّهت ... أعاليها مر الرياح النواسم

- والرابع: ألا يكون بعضًا ولا وصفًا، ولكنه شبيه بالبعض في صلاحيته "للسقوط" كقولهم: " اجتمعت أهل اليمامة .

- وذكر الفارسي شرطًا خامسًا : وهو أن يكون المضاف "كل" كقول عنترة: "جادت عليه كل عين ثَرَّة " [٨٥]

ومن ذلك هذا البيتُ تُنشِده العربُ على أَوْجُهٍ بعضُهم يقول وهو قول عمرو بن مَعْدِ يكَرِبَ :

الحَرْبُ أوّلُ ما تكونْ فُتَيَّةٌ تَسْعَى بِزِّتها لكلَّ جَهولِ [٨٦]

فـ" أول " مذكر ، و " فتية " مؤنثة ، وهو خبره ، وإنما فعل هذا لأن "أول" مضاف إلى كون الحرب ، وكون الحرب هو الحرب . فكأنه قال : أول الحرب

فتية ؛ وأول الحرب هو من الحرب ، فأخبر عن " أول" بمثل ما أخبر به عن "الحرب" وجعله سيبويه كقولهم " ذهبت بعض أصابعه "[٨٧]

ويوضح أبو سعيد المرزبان السيرافي ٣٦٨هـ أن المذكر المضاف إلى مؤنث يكون على وجهين . يقول : " اعلم أن المذكر الذي يُضاف إلى المؤنث على وجهين : أحدهما : تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضفته إليها لو أسقطته هو . والآخر لا تصح العبارة عن معناه بلفظ المؤنث التي أضيف إليها . فأما ما يصح معناه لو أسقط بلفظ المؤنث ، فقولك :"أضرّت بي مرُّ السنين " و "آذتني هبوب الرياح " و " وذهبت بعض أصابعي " و " اجتمعت أهل اليمامة " و ذلك أنك لو أسقطت المذكر فقلت :"أضرت بي السنون "و" آذتني الرياح " و" وذهبت أصابعي " و" اجتمعت اليمامة "وأنت تريد ذلك المعنى لجاز ، وأما ما لا تصح به العبارة عن معناه بلفظ المؤنث ، فقولك :" ذهب عبد أمك" لم يجز ؛ لأنك لو قلت " ذهب أمك" لم يكن معناه معنى قولك :" ذهب عبد أمك " ؛ كما كان معنى : اجتمعت اليمامة " كمعنى " اجتمع أهل اليمامة "[٨٨]

٢- الاتساع في بناء التراكيب توسلاً بالحذف :

يقول : " وجاز لهُ أن يقول خيرٌ منك وهو يريد خير من أَحوالك كما جاز أن تقول نهارُك صائمٌ وليلُكَ قائم وتقول البُرُّ أَرخصُ ما يكون قَفيزانِ أى البرُّ أَرخصُ أَحوالِه التى يكون عليها قَفيزانِ كأَنّك قلت البرُّ أَرخصُه قَفيزان [٨٩]

وأورد سيبويه أمثلة متنوعة عدها من الاتساع أو من اختصار الكلام ، وهي على سبيل حمل الكلام على غير ظاهره كقوله تعالى : " وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ " (يوسف/٨٢) . يقول سيبويه : " إنّما يريد " أهلَ القريةِ " فاختصَرَ وعَملَ الفعلُ فى "القرية " كما كان عاملاً فى الأَهْل لو كان ها هنا ، ومثله " بل مكر الليل والنهار " وإنّما المعنى بل مَكْرُكُم فى الليل والنهار ، وقال عزّ وجلّ :" ولكن البر من آمن بالله " وإنّما هو ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر ، ومثله فى الاتّساع قولُه عزّ

وجلّ (وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لا يَسمَعُ إلاَّ دُعَاءً ونِدَاءً) فلم يشبِّهوا بما يَنْعِقُ وإنَّما شُبّهوا بالمنعوق به ، وإنَّما المعنى مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لاُ يَسمع ، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى [٩٠]

ومثل ذلك من الاتساع ما أورده سيبويه للجعدىّ :

كأنّ عَذِيرهَم بجُنوبِ سِلَّى نَعامٌ قاقَ فى بَلَدٍ قِفارِ

العَذير الصوت ، ومن ذلك قولُ عامرِ بن الطُّفيل :

فَلأَبَغِيَنّكُمُ قَناً وعُوارِضاً وَلأُقْبِلنَّ الخيلَ لاَبَة ضَرْغدِ

إنما أريدَ عذير نعام ، وقَناً وعُوارض يريد بقَناً وعُوارض ولكنّه حَذَفَ وأَوصَلَ الفعلَ [٩١]

ومما أورده سيبويه من الاتساع في استخدام الحذف للاختصار قولهم : " مذ شب إلى دب وإن شئت : مذ شبٍ إلى دب وتقول : إذا نظرت في الكتاب " هذا عمروٌ وإنما المعنى " هذا اسم عمرو " وهذا ذكر وعمروٍ ونحو هذا إلا أن هذا يجوز على سعة الكلام كما تقول جاءت القرية وإن شئت قلت " هذه عمروٌ " أي هذه الكلمة اسم عمرو كما تقول هذه ألفٌ وأنت تريد هذه الدراهم ألفٌ [٩٢]

ومما أورده أيضًا : " قولُهم " هذهِ الظُّهْرُ أو العَصرُ أو المغرب " إنّما يريد صلاةَ هذا الوقت ، و اجتَمع القَيْظُ يريد اجتَمع الناسُ فى القيظ ، وقال الحُطَيئة :

وشرُّ المَنَايا مَيِّتٌ بين أَهلِه كهُلْكِ الفَتَى قد أَسْلَمَ الحَىَّ حاضِرُهْ

يريد " مَنيّةُ مَيِّتٍ " [٩٣] وفيه يقول المرزبان السيرافي : الشاهد فه حذف المضاف و وتقدير الكلام : وشرُّ المَنَايا منية ميت بين أهله [٩٤]

٣- الاتساع في إعراب الظرف

من صور التوسع التي ذكرها سيبويه في كلام العرب انتقال الظرف من حالة النصب إلى حالة الرفع ، وهذا التوسع في إعراب الظرف بشرط له أن

يكون الظرف متصرفًا ؛ فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لأن عدم التصرف مناف للتوسع إذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند إليه ويضاف إليه وذلك ممنوع في عدم التصرف" ٩٥

ويبين ابن عقيل صور التوسع في إعراب الظرف المتصرف بقوله : " ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى: متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان :ما استعمل ظرفا وغير ظرف كـ"يوم" و"مكان" فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفا نحو : سرت يوما وجلست مكانا ، ويستعمل مبتدأ نحو : يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن ، وفاعلا نحو : جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك ٩٦

يقول سيبويه : " وقد سَمعناهم يقولون : "مَطَرَتهُمْ ظهراً وبطنًا" ، وتقول : " مُطِرَ قومُك اللَّيلَ والنهارَ " على الظَّرف ... وإن شئت رفعته على سَعَةِ الكلام كما قال " صِيدَ عليه اللَّيلُ والنهارُ وهو نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ " وكما قال جرير:

لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ فى السُّرَى ونمْتِ وما لَيْلُ الْمَطِيَّ بنائمِ
فكأنَّه فى كلَّ هذا جَعل الليلَ بعضَ الاسمِ [٩٧]

ويؤكد المبرد على الاتساع في إعراب الظرف بقوله : " فهذه الظروف من الزمان والمكان، ما كان يقع منها معرفة ونكرة، ويتصرف فهو كزيد وعمرو، يجوز أن تجعله فاعلاً ومفعولاً مصححاً، وعلى السعة. فأما المصحح فنحو قولك: شهدت يوم الجمعة، ووافيت يوم السبت ويوم الأحد، وقاسيت يوماً طويلاً. وأما على السعة فقولك: يوم الجمعة ضربته زيداً، تريد: ضربت فيه زيداً، فأوصلت الفعل إليه . [٩٨]

وفي موضع آخر يقول :" وإنما يكون الرفع على مثل قولك : سر بزيد يومان ، وولد له ستون عامًا . فالمعنى : ولد لزيد الولد ستين عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع لذي ذكرناه اتساع ، وحقيقة اللغة غير ذلك ، قال الله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) (سبا/٣٣) وقال الشاعر :

لقد لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ فى السُّرَى ونمْتِ وما لَيْلُ الْمَطِيَّ بنائمِ

وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: "صيدَ عليه يومانِ" وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين، و"ولدَ لَهُ ستونَ عامًا" والتأويل: "ولدَ لَهُ الولد في ستين عامًا" ومن ذلك قولهُ عز وجل : {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} [٩٩] وقولهم: "نَهارُكَ صائمٌ وليلُكَ قائمٌ" وإنما المعنى: "أَنَّكَ صائمٌ في النهار وقائمٌ في الليل" وكذلك:" يا سارِقَ اللَّيلةِ أهلَ الدَّارْ "وإنما سرق في الليلة، وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به، وتقول: "سرتُ فرسخينِ يومينِ" إن شئت نصبتَ انتصابَ الظروف، وإن شئت جعلت نصبهما بأنهما مفعولان على السعة، وعلى ذلك قولك: "سِيرَ بزيدٍ فرسخانِ يومينِ" إذا جعلت الفرسخين يقومان مقامَ الفاعل، ولك أن تقول: سِيرَ بزيدٍ فرسخينِ يومانِ، فتقوم اليومين مقامَ الفاعل. [١٠٠]

وفي تفسير الألوسي لقوله- تعالى - : " مالك يَوْمِ الدين " (الفاتحة /٤) يقول : " إضافة (مالك) إلى (يوم) من قبيل الاتساع . يقول : " وإضافة (مالك) إلى (يوم) على التوسع وقد قال النحاة : الظرف إما متصرف وهو الذي لا يلزم الظرفية أو غير متصرف وهو مقابله ، والأول ك (يوم وليلة) فلك أن تتوسع فيهما بأن ترفع أو تجر أو تنصب من غير أن تقدر فيه معنى (في) فيجري مجرى المفعول للتساوي في عدم التقدير فإذا قلت : (سرت اليوم) كان منصوبا انتصاب (زيد) في (ضربت زيدا) ويجري(سرت) مجرى (ضربت) في التعدي مجازا لأن (السير) لا يؤثر في (اليوم) تأثير الضرب في (زيد) ولا يخرج بذلك عن معنى الظرفية ١٠١

وفي موضع آخر يقول سيبويه : " وسرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ ، لا تجعله ظرفا " وقد فسره السيرافي بقوله : " لا تجعل " الليلة" ظرفًا ، ولكنك تجعلها مفعولا على السعة . وقوله " لا تجعلها ظرفًا " يعني : أن " سرقتُ عبدَ الله الثوبَ الليلةَ " يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، إذا لم تجعلها ظرفًا ، وجعلتها مفعوله على السعة . وذكر ضمير الليلة في قوله : "لا تجعله ظرفًا ، لأنه أراد الوقت ، أو هذا اللفظ " ١٠٢

٤- الاتساع في إيقاع الفعل على الظرف لفظًا لا معنى :

من صور التوسع التي ذكرها سيبويه في كلام العرب إيقاع الفعل على الظرف لفظًا لا معنى . يقول " و تقول على هذا الحدّ " سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدار " فتجْرِى " الليلةَ " على الفعل فى سَعَةِ الكلام كما قال " صِيدَ عليه يومان وولِدَ له ستّون عاماً "فاللفظُ يَجرى على قوله " هذا مُعْطِى زيدٍ درهَماً " والمعنى إنّما هو " فى الليلة" و " صِيدَ عليه فى اليومين " غيرَ أنّهم أَوقعوا الفعلَ عليه لسَعة الكلام ، وكذلك لو قلت " هذا مُخْرِجُ اليومِ الدرهمَ وصائدُ اليومِ الوحشَ "

ومثلُ ما أُجْرِىَ مُجرى هذا فى سَعة الكلام والاستخفافِ قوله عزّ وجلّ : " بل مكر الليل والنهار" فالليلُ والنهار لا يَمكُرانِ ولكنّ المكرَ فيهما ، فإنْ نوّنتَ فقلت " يا سارقاً الليلةَ أهلَ الدار " كان حدُّ الكلام أن يكونَ " أهلُ الدار" على سارقٍ منصوبا ويَكون " الليلة " ظرفاً لأنّ هذا موضعُ انفصالٍ ، وإن شئت أجريته على الفعل على سَعة الكلام ١٠٣

وهذا الذي يجري مثلُ ما أُجْرِىَ مُجرى إيقاع الفعل على الظرف من نحو قوله – تعالى - : " بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ " (سبأ/٣٣) يشترط فيه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف ، فقد ورد في شرح ألفية ابن مالك في حديثه عن أقسام المضاف : " الثاني: مقدر بـ "في" وضابطه أن يكون المضاف إليه وقع فيه المضاف نحو: {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ}(سبأ/٣٣) قال المصنف: "وأغفل كثير من النحويين" الإضافة بمعنى "في" وهي ثابتة في الكلم الفصيح بالنقل الصحيح ، وعن عبد القاهر أن ثَم إضافة "تتقدر" بـ في، وذلك قولنا: "فلان نَبْتُ الغَدَر" والغدر: المكان الصلب ١٠٤

وهذا الاتساع في الظروف يؤكده صاحب الأصول بقوله : " وأما اتساعهم في الظروف فنحو قولهم: "صيدَ عليه يومانِ" وإنما المعنى: صيدَ عليه الوحش في يومين، و"ولدَ لَهُ ستونَ عامًا" والتأويل: "ولدَ لَهُ الولد في ستين عامًا" ومن ذلك قولهُ عز وجل : {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ} (سبأ/٣٣) وقولهم: "نَهارُكَ صائمٌ

وليلُكَ قائمٌ" وإنما المعنى: "أَنَّكَ صائمٌ في النهار وقائمٌ في الليل" وكذلك: يا سارِقَ اللَّيلةِ أهلَ الدَّارْ وإنما سرق في الليلة، وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به " [١٠٥]

٥- الاتساع في أن يتبادل عنصران متجاوران حكميهما لفظًا لا معنى

وأمّا قوله أُدْخِلَ فُوهُ الحَجَرَ فهذا جرى على سَعة الكلام والجيّد أُدخل فاه الحجرُ كما قال (أَدخلتُ فى رأسى القَلَنْسُوَةَ) والجيّد (أَدخلتُ فى القَلنسوة رأسى)، وليس مثلَ اليوم والليلة لأنَّهما ظرفان فهو فخالِف له فى هذا مُوافِقٌ له فى السعة .قال الشاعر :

تَرى الثَّورَ فيها مُدخِلَ الظل رأْسَهُ وسائرُه بادٍ إلى الشمس أَجْمَعُ

فوجه الكلام فيه هذا كراهيةَ الانفصال ، وإذا لم يكن فى الجرَّ فحدُّ الكلام أن يكون الناصبُ مبدوءاً به ١٠٦

وقد فسره صاحب كتاب الأصول بقوله : " فالمعنى: مُدْخِلُ رأسهِ الظلّ ولكنْ جعلَ الظلَّ مفعولًا على السعةِ [١٠٧]

ويبين السيوطي أن استخدام هذا التركيب على السعة ناتج من فهم المعنى وعدم الإلباس . يقول : " وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا: (خرق الثوبَ المسمارُ) ، و (كسر الزجاجُ الحجرَ) ، وقال الشاعر:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر

فإن السوآت هي البالغة ... والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك [١٠٨]

وما يراه سيبويه في هذا الموضع سعة في الكلام يراه البعض نوعًا من المجاز العقلي أو القلب . يقول الخطيب القزويني :" والقلب جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه، على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر، والظاهر أنه من الحقيقة وربما يدعي أنه من المجاز العقلي، وهو من مباحث المعاني والبديع باعتبارين. والقلب نوعان: لفظي فقط مثل " قطع الثوبُ المسمارَ" تعني أن الثوب مفعول وترفعه والمسمار فاعل وتنصب وكل منهما باق على ما هو له من فاعلية أو مفعولية، ومعنوي ومثاله: "قطع الثوب

المسمار" تريد أن الثوب لمبادرته بالتقطيع هو كأنه قطع المسمار، فهذا قلب معنوي.. هذا والقلب اللفظي يتعلق بالنحو لا بالبيان، والظاهر أنه حينئذ ضرورة . ١٠٩

٦- الاتساع في وضع المصدر موضع ظرف الزمان

يبين سيبويه أن العرب يتوسعون في وضع المصدر موضع الظرف ، فيقول : " وذلك قولك مَتَى سِيرَ عليه ؟ فيقول : " مَقْدَمَ الحاجَّ وخُفوقَ النجمِ وخلافةَ فلانٍ وصَلاةَ العَصْر" ، فإِنَّما هو : " زَمَنَ مَقْدمِ الحاجَّ ، وحينَ خُفوقِ النجم " ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار ١١٠

وهذا الاتساع في وضع المصدر موضع الظرف عربي كثير ، وقد اشترط له صاحب كتاب الأصول شرطين حين قال : " واعلم: أن العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعًا واختصارًا وهذه الأسماء تجيء على ضربين:

أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف فحذف اسم الزمان اتساعًا نحو: جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر ، فالمراد في جميع هذا: جئتك وقت مقدم الحاج ووقت خفوق النجم ووقت خلافة فلان ووقت صلاة العصر.والآخر: أن يكون اسم الزمان موصوفًا فحذف اتساعًا وأُقيم الوصف مقام الموصوف نحو: طويل وحديث وكثير وقليل وقديم وجميع هذه الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع ولم تكن إلا ظروفًا وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفًا من الأزمنة و فأما "قريب" فإن سيبويه أجاز فيه الرفع وقال: لأنهم يقولون: لقيته مذ قريب وكذلك ملى، قال: والنصب عندي عربي كثير . فإن قلت: " سير عليه طويل من الدهر ، وشديد من السير" فأطلقت الكلام ووصفته ، كان أحسن وأقوى وجاز " ١١١

وقد بين صاحب (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) أن المصدر يقع موقع الظرف وخصوصًا ظرف الزمان ، وهو كثير يُقاس عليه. يقول : " وكثير في الزمان نحو: "كان ذلك خفوق النجم وطلوع الثريا" أي: وقت خفوق النجم، ووقت طلوع الثريا، وكثرته تقتضي القياس عليه" ١١٢

وإن كان وقوع المصدر موقع ظرف الزمان كثرة يُقاس عليها ، فوقوعه موقع ظرف المكان قليل لا يُقاس عليه . ورد في (شرح الأشموني) ما نصّه : "وقد ينوب عن" ظرف مكان مصدر فينتصب انتصابه، نحو: "جلست قرب زيد"، أي: مكان قربه؛ ولا يقاس على ذلك؛ لقلته، فلا يقال: "آتيك جلوس زيد"، تريد مكان جلوسه" [١١٣]

ونفهم من الكلام السابق أن المصدر يُوضع موضع الظرف ، فيجري مجرى الظرف المتمكن فيرفع وينصب كما يرفع الظرف وينصب ، ويجوز في جميع ذلك الرفع لقوة دلالة المصدر الذي قد اشتهر وقوعه على الوقت حتى صار بهذه القوة قد قاوم الاتساع وصار بمنزلة الأصل الموضوع للمعنى .

٧- الاتساع في انتصاب الاسم والمصدر أو ارتفاعهما

- انتصاب الاسم بفعل مضمر فى غير الأمر والنَّهى أو ارتفاعه بمصدر مقدر

يبين سيبويه في (باب ما يَنتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه فى غير الأمر والنَّهى) أن العرب يكثر في كلامها نصب الاسم بفعل مضمر فى غير الأمر والنَّهى، وبعضُهم يَرفعه على سعة الكلام يقول :" وذلك قولك " أخذته بدرهم فصاعِداً " و "أخذتُه بدرهم فزائدا " حذفوا الفعَل لكثرة استعمالهم إيّاه ولأنَّهم أمِنوا أن يكونَ على الباء لو قلتَ (أخذتُه بصاعد) كان قبيحا لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم١١٤

ويقول : "ومما يَنتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهارُه قولك (يا عبد الله) والنَّداءُ كلُّه وأَمّا (يا زيدُ) فله عِلَّةٌ ستراها فى باب النَّداء إن شاء الله تعالى حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام وصار يَا بدلا من اللَّفظ بالفعل كأَنه قال (يَا أُريدُ عبدَ الله) فحذَف (أُريدُ) وصارت (يا) بدلاً منها لأنّك إذا قلت (يا فلانُ) عُلِمَ أنّك تريدُه ١١٥

ويبين سيبويه أن بعضُهم يَرفعه على سعة الكلام . يقول :" ومن ذلك قول العرب مَنْ أنتَ زيداً فزعم يونسُ أنّه على قوله مَنْ أنت تَذكُر زيداً ولكنه كثر فى كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه فإنّه قد عُلم أنَّ زيداً ليس خبراً

ولا مبتدأ ولا مبنياً على مبتدإ فلا بدَّ من أنْ يكونَ على الفعل كأَنه قال مَنْ أنتَ معرَّفاً ذا الاسمَ ولم يحمل زيداً على مَنْ ولا أنت ، ولا يكون مَنْ أنتَ زيداً إلاَّ جوابا كأَنَّه لمّا قال أنا زيدٌ قال فَمَنْ أنتَ ذاكِراً زيداً ، وبعضُهم يَرفع وذلك قليل كأَنه قال : مَنْ أنت كلامُك أو ذكرُك زيدٌ وإنَّما قَلَّ الرفعُ لأن إعمالَهم الفعلَ أحسنُ من أن يكون خبراً لمصدرٍ ليس له ولكنه يجوز على سعة الكلام وصار كالمثل الجارى " ١١٦

شديدا " وتقول على قول السائل :"كَمْ ضَربةً ضُرِبَ به وليس فى هذا إضمار شيء سوى كَمْ والمفعولُ كَمْ فتقول : " ضُرِبَ به ضربتانِ وسير عليه سَيْرتانِ " لأنه أراد أن يبيَّن له العدّةَ فجرى على سعة الكلام والاختصار ١١٧

- انتصاب المصدر أو ارتفاعه حسب انشغال الفعل به أو انشغاله عنه

يبين سيبويه كيف أن العرب يتوسعون في كلامهم في نصب المصدر أو رفعه ، صلة المصدر بالفعل السابق ، فإذا انشغل الفعل به ارتفع المصدر ، وإذا انشغل الفعل بغيره انتصب . يقول : "فمن ذلك قولك على قول السائلِ : أَىَّ سَير سيرَ عليه ؟ فتقول : سِيرَ عليه سَيْرٌ شديدٌ وضُرِبَ به ضَربٌ ضعيفٌ فأَجريتَه مفعولا والفعلُ له فإن قلت : "ضُرِبَ به ضَرْباً ضعيفاً " فقد شغلتَ الفعلَ بغيره عنه ، ومثله : سير عليه سيراً شديداً وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تَذْكر الصفَّة تقول : " سير عليه سَيْرٌ وضُرِبَ به ضَرْبٌ" كأَنَّك قلت : "سير عليه ضَرْبٌ من السير أو سيرَ عليه شيء من السير " وكذلك جميع المصادر تَرتفعُ على أفعالها إذا لم تشغَل الفعلَ بغيرها ، وتقول : "سيرَ عليه أَيُّما سَيرٍ سَيْراً شديدا " كأَنك قلت :" سير عليه بَعيرُك سَيرا شديدا " وتقول : "سيرَ عليه سَيرَتانِ أيَّما سَيرٍ" كأنك قلت : " سير عليه بعيرُك أيَّما سيرٍ "فجرى مجرى :" ضُرِبَ زيدٌ أيَّما ضَرْبٍ وضُرِبَ عمرٌو ضَرْبا ١١٨

٨- الاتساع في ورود الأسماء بعد حروف الاستفهام والأصل أن يليها الفعل

يقول سيبويه : " وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء والأصلُ غيرُ ذلك ألا ترى أنّهم يقولون

هَلْ زيدٌ منطلقٌ وهل زيدٌ فى الدار وكيف زيدٌ آخِذٌ ، فإن قلت : هل زيداً رأيتَ وهل زيدٌ ذهب قَبُحَ ولم يجُزْ إلاّ فى الشعر لأنّه لمّا اجتمع الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصل فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدّم الاسمَ نصبَ كما كنتَ فاعلاً ذلك بقَدْ ونحوِها ، وهو في هذه أحسنُ لأنّهُ يبتدأُ بعدها الأسماءُ ، وإنَّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنّه غيْرُ واجبٍ وأنه يريد به من المخاطَبِ أمراً لم يَسْتقِرَّ عند السائل ألا ترى أنَّ جوابه جَزْمٌ فلهذا اخْتِير النصبُ وكَرِهُوا تقديمَ الاسم لأنّها حروفٌ ضارَعَتْ بما بعدها ما بعد حروف الجزاء وجوابُها كجوابه وقد يَصير معنى حديثها إليه [١١٩]

ويذهب سيبويه في هذا النص إلى أن الاستفهام سياق فعلي ، وأن الأصل في أدوات الاستفهام أن يليها الفعل ، لكن العرب قد توسعوا ، فاستخدموا الجلة الاسمية من مثل " هل زيد منطلق " وإذا جاء بعد أداة الاستفهام كلام فيه اسم وفعل كان التقديم للفعل أولى حملاً على الأصل فيها ؛ فتقديم الاسم قبيح ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر . يقول سيبويه : " واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو هل وكيف ومن اسمٌ وفعلٌ كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل [١٢٠]

يقول سيبويه : " وأمّا الألفُ فتقديمُ الاسم فيها قبل الفعل جائزٌ كما جاز ذلك فى هَلاّ وذلك لأنّها حرفُ الاستفهام الذى لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام فى الأصل غيُره، وإنّما تركوا الألفُ فى مَنْ ومتَى وهَلْ ونحوِهن حيثُ أَمِنُوا الالتباسَ ألا ترى أنكّ تُدْخِلُها على (مَنْ) إذا تمَّتْ بصلتها كقول الله عزّ وجلّ ^ :" أَفَمَنْ يُلْقَى فِى النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأتى آمِناً يَوْمَ الْقِيَامِة" [١٢١] ... ولكنّهم تركوا الألفَ استغناء إذ كان هذا الكلامُ لا يقَعُ إلاّ فى الاستفهام وسوف تراه إن شاء الله متبيّنا أيضاً ، فهى ههنا بمنزلة إن فى باب الجزاء فجاز تقديمُ الاسمِ فيها كما جاز فى قولك إنِ اللهُ أَمْكَنَنى من فلانٍ فعلتُ كذا وكذا [١٢٢]

ونفهم من ذلك أن أدوات الاستفهام تختص بالدخول على الفعل عند سيبويه ، لأنها تشبه الأمر وأدوات الشرط في كونها لا تدل على وجوب ، ويستثنى منها حرف الهمزة الذى لا يزول عنه إلى غيره وليس للاستفهام في الأصل غيُره ، وهو يشبه "إن" في باب الجزاء التي يجوز لها ما لا يجوز لغيرها.

الخاتمة :

١- ينظر إلى الاتساع في كلام العرب من زوايا متعددة ، فهو يتصل بجانب مباني التراكيب ومعانيها ، و يقصد منه من هذه الناحية : الاختصار أو التجوز أو الحذف ، أو باستخدام صيغ صرفية بدلاً من صيغ صرفية أخرى ، أو بالزيادة في المفردات و معانيها من خلال ظواهر لغوية متعددة من مثل : الاشتراك اللّفظي أو الترادف .

٢- تناول بعض العلماء وضع الألفاظ في غير مواضعها في إطار الاتساع في تراكيب العربية ، و قرن بعضهم ظاهرة الاتساع في كلام العرب بالمجاز ؛ فما هو محمول لدى بعض العلماء على اتساع الكلام ، يراه بعضهم نوعًا من المجاز أو التضمين .

٣- أطلق سيبويه على وضع الألفاظ في غير مواضعها صيغًا متعددة منها : الاسم : السعة والفعل :اتسع ، اتسعوا و المصدر :الاتساع

٤- عرض أبو زكريا يحيى الفراء بعض أساليب الاتساع عند العرب ، وقد أطلق عليها مصطلح التوسع و التوسعة ، وهي تجيء على سبيل الاختصار والإيجاز .

- اقترن مصطلح (الاتساع) عند علماء العربية بمصطلحات أخرى ، من مثل (المجاز) و (التضمين) كما هو الحال عند المبرد الذي استخدم مصطلحات عدة في وصف الأساليب التي تُوضع فيها الألفاظ في غير مواضعها ، وهي السعة والمجاز والتضمين ، فقد فسّر نصوصًا على أنها صورة من صور التوسع في كلام العرب ؛ وأخرى على أنها من المجاز ، وثالثة على أنها من التضمين .

٥- عدّ صاحب محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي الاتساع ضربًا من ضروب الحذف .

٦- بيّن ابن جنى أن الاتساع معنى من معانى المجاز أو غاية من غاياته ، وأن المجاز يعدل إليه لمعان ثلاثة وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه ، ورأى بإمكانية الاتساع في استخدام الكلمات المترادفة بشرط وجود دليل أو قرينة تؤكد معني الكلمة في السياقات المختلفة ، كما أوضح أن ما ينظر إليه باعتباره حقيقة هو من قبيل المجاز ، وهو صورة من صور الاتساع في اللغة ، وبذلك يمكننا القول بأن ابن جني يذهب إلى أن اللغة كلها مجاز لا حقيقة .

٧- ربط كل من عبد القاهر الجرجاني و أبو القاسم الزمخشري بين مصطلحي المجاز والاتساع، فالجرجاني يرى بأن الاتساع حادث بحدوث المجاز ، فكل لفظة وقعت في موضع لم توضع له تمثل مجازًا ، وهذا المجاز يمثل اتساعًا في اللغة ، كما أنه يرى بأن المجاز والاتساع حادثان بنقل الكلمة من معنى إلى معنى ، أو بنقلها من حكم نحوي إلى حكم نحوي آخر، وكذلك لا يفرق الزمخشري بين مصطلحي المجاز و التوسع مبينًا أن التراكيب التي تخرج عن أصل الدلالة تمثل نوعًا من المجاز أو التوسع في الكلام

٨- يستخدم الزمخشري مصطلح (الاتساع) حين يعلق على جانب نحوي من جوانب التراكيب مكتفيًا به دون غيره ، في حين أنه يستخدم مصطلح (المجاز) حين يعلق على جوانب أخرى تختص بمعاني المفردات ؛ فمصطلح (الاتساع) لديه يختص بالجوانب النحوية ، ويختص مصطلح (المجاز) بالكلمة المفردة .

٩- ربط ابن الأثير المجاز بقضية الأصالة والفرعية في العربية مبينًا أن اللغة تشتمل على الحقيقة والمجاز وأن الحقيقة هي الأصل ، والمجاز هو الفرع ولا يعدل عن الأصل إلى الفرع إلا لفائدة . كما أنه يرى أن المجاز أعم من التوسع ، فالتوسع عنده قسم من ثلاثة أقسام للمجاز ، وهي التوسع والتشبيه والاستعارة .

١٠- لفت ابن الأثير النظر إلى نوع من التوسع ، وهو التوسع القبيح ، فقد جعل التوسع قسمين : أحدهما : قبيح ، ويكون العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركة بين المنقول والمنقول إليه ، والآخر : حسن . فإنه يرد على غير وجه الإضافة وهو حسن لا عيب فيه .

١١- استخدم ابن هشام مصطلحي الاتساع والمجاز في مواضع مختلفة ؛ فقد استخدم مصطلح الاتساع من خلال صيغة الفعل (يتسعون) في حديثه عن اتساع العرب في الظرف والجار والمجرور، و كيف أنهم يتّسعون فيهما ما لا يتسعون في غيرهما ، واستخدم مصطلح المجاز فيما يُسمى تضميناً من خلال إشراب اللفظ معنى لفظ آخر آخذًا حكمه .

١٢- تطرق الدكتور فاضل صالح السامرائي إلى الحديث عن الاتساع من زاوية أخرى تتصل بجانب المعنى أكثر من اتصالها بجانب المبنى، فهو توسع لا يتعلق بوضع الألفاظ في غير ما وضعت له ، وإنما يجيء على سبيل وضع الألفاظ لتحتمل أكثر من معنى ، أو لتجمع أكثر من معنى ، ومن ذلك الألفاظ المشتركة، والصيغ المشتركة .

١٣- يرى سيبويه بإمكانية التوسع في تأنيث الفعل لتضمنه ضميرًا يعود إلى مؤنث في المعنى ، غير أن بن ابن السراج النحوي يعدّ ما يراه سيبويه توسعًا في هذا الموضع شذوذًا لا يقاس عليه .

١٤- يرى سيبويه بالتوسع في تأنيث المضاف لإضافته إلى مؤنث هو منه ، فتأنيث الفعل يجعل المضاف الفاعل مؤنثًا لتأنيث المضاف إليه ، وقد العلماء لتأنيث المضاف صحة حذفه ، والاستغناء عنه بالمضاف إليه .

١٥- يرى سيبويه أن العرب تتوسع في كلامها من خلال استخدام الحذف اختصارًا للألفاظ .

أكّد سيبويه على التوسع في إعراب الظرف ، وانتقاله من حالة النصب إلى حالة الرفع ، بشرط أن يكون الظرف متصرفًا ؛ فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لأن عدم التصرف مناف للتوسع .

بيّن سيبويه أن العرب يتوسعون في إيقاع الفعل على الظرف لفظًا لا معنى من مثل قولهم :" سَرَقْتُ الليلةَ أهلَ الدار"

١٦- بيّن سيبويه أن العرب يتوسعون في تبادل عنصرين متجاورين حكميهما لفظًا لا معنى من مثل قولهم : (أَدخلتُ في رأسي القَلَنْسُوَةَ) والجيّد (أَدخلتُ

في القَلنسوة رأسي) وما يراه سيبويه في هذا الموضع سعة في الكلام يجعله البعض نوعًا من المجاز العقلي أو القلب كالخطيب القز ويني .

١٧- بيّن سيبويه أن العرب يتوسعون في المصدر ، فيجري مجرى الظرف المتمكن فيرفع وينصب كما يرفع الظرف وينصب ، ويجوز في جميع ذلك الرفع لقوة دلالة المصدر الذي قد اشتهر وقوعه على الوقت حتى صار بهذه القوة قد قاوم الاتساع وصار بمنزلة الأصل الموضوع للمعنى .

١٨- يرى سيبويه أن العرب تتوسع في كلامها فتنصب الاسم بفعل مضمر في غير الأمر والنَّهى أو ترفعه بمصدر مقدر على السعة ، كما أنهم يتوسعون في انتصاب المصدر أو ارتفاعه حسب انشغال الفعل به أو انشغاله عنه

١٩- بيّن سيبويه أن العرب يتوسعون في أن يلي أسماء الاستفهام الأسماء والأصل أن يليها الفعل من مثل : قولهم : " هَلْ زيدٌ منطلقٌ " و " هل زيدٌ فى الدار " و "كيف زيدٌ آخِذٌ "

مصادر البحث ومراجعه :

مصادر البحث :

- الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قَنْبر، الكتاب، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، ط ٢ ، دار الكتب العلمية، مكتبة الخانجي ، بيروت ، ١٩٨٨

المراجع :

- أساس البلاغة ، الزمخشري) أبو القاسم محمود بن عمر ، ت ٥٣٨ ﻫ (تحقيق ، الأستاذ عبد الرحيم محمود ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٧٢ ﻫ – ١٩٥٣

- أسرار البلاغة ، الجرجاني أبو بكر عبد القاهر ، تحقيق :أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني ، ط١ ، مصر ١٩٩١

- الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النّحوي عند سيبويه ، د: إدريس مقبول ، ط ١. عمان ، عالم الكتب الحديثة ، ٢٠٠٦م .

- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ط ٢ ، ١٣٦٠ هـ

- الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، دراسة وتحقيق: : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت ، ٣١٦ هـ

- البرهان في علوم القرآن ، الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت، ج٤، ١٩٨٠م
- التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ج١ ، تحقيق وتعليق : د.عوض بن حمد القوزي و مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠ م
- تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض ، شارك في التحقيق د.زكريا عبد المجيد النوقي و د.أحمد النجولي الجمل دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، ط١، ٢٠٠١م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨ م
- الجملة العربية والمعنى ، د . فاضل صالح السامرائي ، ط ١ ، دار ابن حزم ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠
- حاشية الصبان ، محمد بن علي الصبان الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، ط ١ ، -١٩٩٧م
- الخصائص ، ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، ، تحقيق :علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٦م
- دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ,تحقيق : د / محمد رضوان الداية ، د / فايز الداية ، دار الفكر ، دمشق
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، الألوسي شهاب الدين محمود الألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دت
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م
-شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أي سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السيراافي، تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر، القاهرة ، ١٩٧٤ م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، تحقيق الفاخوري ، بيروت ، دار الجبل ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ,تحقيق د/ رمضان عبد التواب,الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م

- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د/ خالد عبد الكريم جمعة ، الدار الشرقية ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٩م
- فقه اللغة و سر العربية ، الثعالبي ، تحقيق : فائز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ م
- الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، د ت .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ
- لسان العرب ، ابن منظور ، ط .٣ ، دار صادر، بيروت ، ١٩٩٤
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين أبن الأثير ، تحقيق د. أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة ، ط ١ ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٠ م
- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، ترتيب محمود خاطر بك ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٢٦ م .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ . دت .
- مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن المبارك ، و محمد علي حمد الله (دمشق ، دار الفكر ، ١٩٦٩ م
- مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا ، بتحقيق وضبط: عبد السَّلام محمد هَارُون ، دار الفكر ، ١٩٧٩م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دت

هوامش البحث :

١ - لسان العرب ، ابن منظور ، ط .٣ بيروت ١٩٩٤ :، دار صادر، مادة : وسع
٢ - مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا ، بتحقيق وضبط: عبد السَّلام محمد هَارُون ، دار الفكر ، ١٩٧٩م . كتاب الواو ، باب الواو والسين وما يثلثهما ، وينظر لسان العرب : مادة : وسع

٣ - الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النّحوي عند سيبويه ، د: إدريس مقبول ، ط ١. عمان: ٢٠٠٦، عالم الكتب الحديثة، ص٣٨٥

٤ - الكتاب ، ٣٣٦/١-٣٣٧

٥ - فقه اللغة و سر العربية ، الثعالبي ، تحقيق : فائز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٥٤

٦ - الخصائص ، ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، ، تحقيق :علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٦م ، ج٢، ص ٤٤٤

٧ - الكتاب ، سيبويه ، أبو بشر عَمرو بن عثمان بن قَنْبر، الكتاب، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، ط ٢ ، بيروت ١٩٨٨ :، دار الكتب العلمية، مكتبة الخانجي، ج١ ، ٢١٢ ، ٢٣٠

٨ - معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٢ ، ١٤/١

٩ - السابق ٢٣٩/١

١٠ - معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء ، ٣١٥/١

١١ - السابق ٩٩/١

١٢ - الكامل ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، عارضه بأصوله وعلق عليه ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، د ت ، ١٠٥/٢

١٣ - السابق ، ١٩٠/١

١٤ - السابق ، ١٨/١

١٥ - حاشية الصبان ، محمد بن علي الصبان الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ ، ١٩٩٧م ، ١٨٨/٢

١٦ - الأصول ، ٢٥٥/٢

١٧ - الأصول في النحو ، محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، دراسة وتحقيق: : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان – بيروت ، ٣١٦ هـ، ٢٥٥/٢

١٨ - الخصائص ، ج٢، ص ٤٨٨-٤٨٩

١٩ - الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق :علي النجار، ط ٢. مصر١٩٨٦ : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج٢ ، ص٤٤٤

٢٠ - السابق ، ج٢ ، ص٤٤٥

٢١ - السابق ، ٢/ ٤٤٧ - ٤٤٨

٢٢ - أسرار البلاغة ، الجرجاني أبو بكر عبد القاهر ، تحقيق :أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني ، ط١ ، مصر ١٩٩١ :، ص٣٥٢

٢٣ - السابق ، ص٣٥٥

٢٤ - دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ,تحقيق : د / محمد رضوان الداية ، د / فايز الداية ، دار الفكر ، دمشق ، ص ٢٩٣

٢٥ - ، السابق ، ص٣٥٥

[٢٦] - ولد الزمخشري ونشأ بعد تكامل وانتهاء طبقات النحويين البصريين والكوفيين بقرنين من الزمان ، إذ من المعلوم أن آخر من يذكر في طبقات النحويين البصريين أبو العباس محمد بن يزيد المبرد المتوفي سنة ٢٨٥ هـ وآخر من يذكر في طبقات النحويين الكوفيين نده أبو العباس بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ ، وأن الزمخشري ولد في سنة ٤٦٧هـ وتوفى سنة ٥٣٨هـ ولذا يعد من النحويين المتأخرين .

٢٧ - أساس البلاغة ، الزمخشري) أبو القاسم محمود بن عمر ، ت ٥٣٨ هـ (تحقيق ، الأستاذ عبد الرحيم محمود ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ ، مادة : لغو

٢٨ - السابق : مادة : لهث

٢٩ - السابق : مادة : لهن

٣٠ - السابق : مادة : أبد

٣١ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، الزمخشري ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر: دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ١/١٠٧

٣٢ - أساس البلاغة ، مادة : حدج

٣٣ - الكشاف ، ١/١٢

٣٤ - سبأ : ٣٣

٣٥ - الكشاف ، ١/٥٠٨

٣٦ - المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، ضياء الدين أبن الأثير ، تحقيق د. أحمد الحوفي ، د . بدوي طبانة ، ط ١ ، دار نهضة مصر ، ١٩٦٠ م ، ١/ ٢٦

٣٧ - المثل السائر ، ٢/ ٧١
٣٨ - المثل السائر ، ٢/ ٧٩
٣٩ - السابق، ٢/ ٧٩
٤٠ - السابق ، ٢/ ٨٠
٤١ - السابق ، ٢/ ٨١
٤٢ - المثل السائر ، ٢/ ٨٢
٤٣ - السابق ، ١/ ٨٤-٨٥
٤٤ - المثل السائر ، ٢/٦٩٤
٤٥ - النساء /١١
٤٦ - يوسف /١٠٠
٤٧ - مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن المبارك ، و محمد علي حمد الله (دمشق ، دار الفكر ، ١٩٦٩ م ، ٦٨٦/٢
٤٨ - البقرة/١٨٧
٤٩ - النساء/٢١
٥٠ - آل عمران /١١٥
٥١ - البقرة/ ٢٣٥
٥٢ - الصافات /٨
٥٣ - مغني اللبيب ، ٦٨٥/٢ -٦٨٦
٥٤ - الجملة العربية والمعنى ، د. فاضل صالح السامرائي ، ط ١ ، دار ابن حزم ، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ : ص ١٦٣
٥٥ - الجملة العربية والمعنى ، ص ١٦٤
٥٦ - الجملة العربية والمعنى ، ص ١٧٠
٥٧ - تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض ، شارك في التحقيق د.زكريا عبد المجيد النوقي و د.أحمد النجولي الجمل دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت ، ط١، ٢٠٠١م ، ٣٧٧/٨
٥٨ - الكشاف ، ٦٦٠/٤
٥٩ - الجملة العربية والمعنى ، ص ١٧٤

٦٠ - مغني اللبيب ، ٥٦١/٢
٦١ - السابق ، ص ١٧٧
٦٢ - السابق ، ص ١٨٢
٦٣ - مغني اللبيب ، ٦٨٥/٢
٦٤ - البرهان في علوم القرآن ، الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت,ج٤، ١٩٨٠م ،
٦٥ - البرهان في علوم القرآن ، ٣٣٨/٣
٦٦ - دلائل الإعجاز ، ٢٢١-٢٢٣
٦٧ - الكتاب : ١/ ٥٣
٦٨ - السابق : ١/ ٥٠
٦٩ - التعليقة على كتاب سيبويه ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ج١ ، تحقيق وتعليق : د.عوض بن حمد القوزي و مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ، ١٩٩٠ م ، ص ٨٢
[٧٠] - إشارة إلى قوله : " وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ (النحل /٧٣) بإفراد الفعل "يملك " وهو في معنى الجمع ، ثم بالعطف عليه بجمع الفعل " يستطيعون .
[٧١] - إشارة إلى قوله : " وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا " (الأحزاب / ٣١) والتأنيث في الآية الكريمة واقع في الفعل "تعمل" المعطوف على الفعل" يقنت " .
[٧٢] - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م ، ٢٢٥/١ .
٧٣ - شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ,تحقيق د/ رمضان عبد التواب,الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م ، ٣٨٨/٢
٧٤ - حاشية الصبان ، محمد بن علي الصبان الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، ط ١ ، -١٩٩٧م ، ٣٣٧/١
٧٥ - الأصول في النحو ، ٣٥٢/٢
٧٦ - الكتاب : ٥١/١
٧٧ - السابق : ٥٢/١

٧٨ - مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، ترتيب محمود خاطر بك ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٢٦ م . مادة: ص د ر

٧٩ - شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د/ خالد عبد الكريم جمعة ، الدار الشرقية ، ط٢ ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص ٥٠

٨٠ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٤٠٣/١

٨١ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٥٩٣/٢

٨٢ - السابق ، ٥٣/١

٨٣ - شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ، ٢/ ٣٩٩

٨٤ -شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أي سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السيراافي، تحقيق: د/ محمد علي الريح هاشم ، دار الفكر، القاهرة ، ١٩٧٤ م ، ٩٧/١

٨٥ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨ م ، ٧٩٣/٢-٧٩٥

وانظر : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ، ١٩٨٠ م ، ٥٠/٣

في شرحه لقول الشاعر : مشين كما اهتزت رماح تسفَّهت ... أعاليها مر الرياح النواسم

فأنث المر لإضافته إلى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالرياح نحو تسفهت الرياح.

٨٦ - الكتاب ، ٤٠١/١

٨٧ - شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد المرزبان السيرافي ، تحقيق : د. محمد علي الريح هاشم، دار الفكر ، ١٩٧٤ ، ١/ ١٩٤

٨٨ - شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد المرزبان السيرافي ، ٣٩٤/٢

٨٩ - الكتاب ، ٤٠١/١

٩٠ - الكتاب ، ٢١٢/١

٩١ - السابق ، ٢١٣/١

٩٢ - السابق ، ٢٦٩/٣

٩٣ - السابق ، ٢١٥/١

٩٤ - شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أي سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السيرافي ، ٢٥٦/١

٩٥ - الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد الدكن ، ط ٢ ، ١٣٦٠ هـ ، ج١ ، ١٦ . ١١-١٣

٩٦ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، تحقيق الفاخوري ، بيروت ، دار الجبل ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م ، ١٩٩/٢

٩٧ - الكتاب ، ١٦٠/١

٩٨ - المقتضب ، ٦١٥/٤

٩٩ - سبأ : ٣٣

١٠٠ - الأصول ، ٢٥٥/٢

١٠١ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، الألوسي شهاب الدين محمود الألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، دت ، ٨٤/١

١٠٢ - شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، ٢/ ٣٢٩

١٠٣ - السابق ، ١٧٥/١

١٠٤ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، ٧٨٣/٢

١٠٥ - الأصول في النحو: ٢٥٥/٢-٢٥٦

١٠٦ - الكتاب ، ١٨١/١

١٠٧ - الأصول في النحو: ٢٤٥/١

١٠٨ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دت ، ١٨٦/١

١٠٩ -الإيضاح في علوم البلاغة ، ٩٨/٢

١١٠ -الكتاب ، ٢٢٢/١

١١١ - الأصول ، ج / ١ ص -١٩٣

١١٢ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، ٢١٦/١
١١٣ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ٤٩٠/١
١١٤ - السابق ، ٢٩٠/١
١١٥ - السابق ، ٢٩١/١
١١٦ - السابق ، ٢٩٢/١
١١٧ - الكتاب، ٢٢٨/١
١١٨ - الكتاب، ٢٢٩/١
١١٩ - الكتاب ، ١/ ٩٨-٩٩
١٢٠ - السابق، ١١٥/٣
١٢١ - فصلت : ٤٠
١٢٢ - السابق، ٩٩/١